

## اختطاف التشريعية

الاحتلال يختطف د. عزيز دويك وثمانية نواب في حملته الأخيرة..  
رئاسة التشريعي: الاحتلال يتحمل المسؤولية كاملة والعالم لا يلتفت لمعاناة أسرارنا



محمد طوطح



أحمد مبارك



د. عبد الرحمن زيدان



حسن يوسف



أيمن دراغمة



حسني البوريني



إبراهيم حسن أبو سالم



غزام سلهب

برلمانيون  
يطالبون الأمم  
المتحدة بحماية  
الحصانة  
البرلمانية

07



دعا لرفع اليد الثقيلة عن المقاومة في الضفة

د. بحر: اختطاف رئيس ونواب التشريعي جريمة سياسية بإمتهان

البحث عن الجنود الثلاثة المفقودين ورفع اليد الثقيلة عن المقاومة في الضفة الغربية لتمارس دورها الوطني في تحرير الأسرى والمسرور، والدفاع عن شعبنا الفلسطيني في مواجهة الهجمة المسعورة التي يشنها الاحتلال في الضفة.

التقمة ص 6

لله بصفته وزيراً للداخلية بالعمل الفوري على إصدار تعليماته للأجهزة الأمنية في الضفة بوقف التنسيق الأمني مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، ولجم أصوات النشاز من بعض القيادات في السلطة والتي تطالب الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالوقوف جنباً إلى جنب وكثفاً إلى كتف مع قوات الاحتلال في

أكد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر أن اختطاف رئيس ونواب الشعب الفلسطيني جريمة سياسية بإمتهان، وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والإنساني وللحصانة البرلمانية. ودعا د. بحر خلال وقفة تضامنية أمام مقر البعثة الدولية للصليب الأحمر تضامناً مع النواب المختطفين والأسرى المضربين عن الطعام الحمد

نواب: صرف  
الرواتب التزام  
من حكومة الوفاق  
واستحقاق قانوني  
واخلاقي

5-4





## رئاسة التشريعي تطالب حكومة الوفاق بالإيفاء بالتزاماتها



هذه الحكومة يجب أن تمثل جميع أبناء شعبنا الفلسطيني. كما شدد على ضرورة أن تنتهي قضية الرواتب بأسرع وقت ممكن حفاظاً على سير خطوات المصالحة، وقال "على حكومة التوافق صرف الرواتب لجميع موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية"، لافتاً إلى أن اتصال رئيس الوزراء السابق إسماعيل هنية بأمير قطر واستعداد الأخير بتمويل الحكومة من شأنه تسهيل مهمة الحكومة في صرف رواتب الموظفين. من جهته لفت نقيب الموظفين في القطاع العام محمد صيام لأن الرسالة التي يسلمها لرئاسة المجلس التشريعي هي عبارة عن رسالة مناشدة باسم الموظفين لوضع حد لمعاناتهم، والعمل مع الجهات المسؤولة في حكومة التوافق الوطني بغية الإسراع في دمج موظفي غزة مع موظفي السلطة وإيجاد حل عادل لصرف رواتبهم بشكل عاجل ومتزامن، وكذلك إيجاد حل للموظفين المفصولين على خلفية سياسية في الضفة وغزة.

طالب د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني حكومة الوفاق الوطني بالإيفاء بالتزاماتها تجاه قطاع غزة. وأكد د. بحر خلال استقباله وفد من نقابة الموظفين برئاسة د. محمد صيام في مكتبه بغزة أنه بموجب اتفاق المصالحة الموقع بين حركتي حماس وفتح فإن الأمن الوظيفي مكفول لجميع موظفي الوظيفة العمومية دون تمييز. وقال "إن اتفاق الشاطئ الذي تمخضت عنه الحكومة يتحدث بوضوح عن التزامات تلك الحكومة تجاه أبناء شعبنا والتي من ضمنها التأكيد على أن موظفي شعبنا فئة واحدة ولا يجوز التفريق بينهم، وأن التفريق بين موظفي غزة ورام الله أمر غير مقبول. وأشار بحر إلى أن المجلس التشريعي خاطب جميع الجهات المعنية وخاصة رئيس الحكومة رامي الحمد الله بالمضي قدماً نحو تعزيز المصالحة من خلال خطوات ملموسة على الأرض، مؤكداً أن

## بحر ووزراء حكومة التوافق يتفقدون امتحانات "التوجيهي"



وتوقع بحر أن يكون هذا العرس الفلسطيني هو الخطوة الأولى لتوحيد الشعب الفلسطيني في كافة المجالات حتى نصل القدس. وأوضح أن الزيارة لقاعات لجان الامتحانات تأتي في إطار المتابعة المستمرة من المجلس التشريعي للاطمئنان على سير الامتحانات خصوصاً في هذه المرحلة. يذكر أن ٨٥ ألف طالب وطالبة يتقدموا في كافة محافظات الوطن لامتحانات الثانوية العامة (توجيهي) للعام الحالي في مختلف الفروع والتي تنتهي في ٢٦ من الشهر الجاري.

العام، معبراً عن شكره للشرطة الفلسطينية على توفير الأمن والمناخ المناسب للطلبة. وبارك خلال مؤتمر صحفي عقده بمدرسة مصطفى حافظ غرب مدينة غزة لوزيرة التربية والتعليم خولة الشخشير نجاح هذه الامتحانات، معرباً عن فخره واعتزازه بهذا العرس الفلسطيني. وقال: "نبارك لوزارة التربية والتعليم هذا الجهد والعطاء فهي الوزارة التي كانت توحد صفنا الفلسطيني في المراحل السابقة عبر امتحانات التوجيهي واليوم تتوج الوزارة هذه الوحدة".

تفقد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي يرافقه ووزراء في حكومة التوافق لجان الامتحانات الثانوية العامة "التوجيهي" في مديرية غرب غزة التعليمية. وشارك في الجولة إضافة للنائبين عبد الرحمن الجمل وهدى نعيم وكلاً من وزير العدل سليم السقا، ووزير الأشغال والإسكان مفيد الحسينة، ووزير شؤون المرأة هيفاء الأغا، وعدد من المسؤولين في وزارة التربية والتعليم. وأشاد بحر بجهود وزارة التربية والتعليم السابقة والحالية على جهودها في تسيير امتحانات الثانوية

أشاد بدورها خلال المرحلة الماضية

## التشريعي يستقبل وفداً من هيئة الزكاة الفلسطينية



استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني وفداً من هيئة الزكاة الفلسطينية بمكتبه في مقر المجلس يوم أمس الأول. وحضر اللقاء كل من النواب محمد فرج الغول، سالم سلامة، جمال نصار، وأمين عام المجلس د. نافذ المدهون. وأشاد د. بحر بجهود هيئة الزكاة ودورها خلال المرحلة الماضية، لافتاً أن قانون هيئة الزكاة كان من أفضل القوانين التي أقرها المجلس خلال دورته الحالية، وشدد على استقلالية الهيئة، منوهاً لأنها تعمل على خدمة شعبنا الفلسطيني تحت إشراف مباشر من المجلس التشريعي، داعياً الهيئة لتفعيل دورها خلال شهر رمضان المبارك لمساعدة أكبر عدد ممكن من الفقراء والمحتاجين. من جهته ثمن رئيس مجلس أمناء هيئة الزكاة الوزير السابق علاء الرفاتي موقف المجلس التشريعي والجهود التي بذلها لإقرار قانون هيئة الزكاة ووقوف التشريعي لجانب الهيئة في المحطات المختلفة. مؤكداً أن الهيئة ستقوم بتفعيل دورها خلال شهر رمضان وستواصل مع لجان الزكاة العاملة في جميع محافظات قطاع غزة لخدمة الأسر المحتاجة، وفي نهاية اللقاء جرى الاتفاق على عقد لقاء يضم المجلس التشريعي وهيئة الزكاة ووزارة الأوقاف بهدف تنسيق الجهود المشتركة وصولاً لأداء أفضل خلال المرحلة المقبلة.



## كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

## اختطاف دويك ونواب الشرعية.. طريق النصر والحرية

لم تكن هذه المرة هي الأولى التي يقدم فيها الاحتلال على اختطاف رئيس المجلس التشريعي الأخ الكبير د. عزيز دويك؛ ونواب المجلس في الضفة الغربية المحتلة، فقد قام الاحتلال باختطاف د. دويك أكثر من مرة منذ إعلان نتائج الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٦م حيث مكث في سجون الاحتلال منذ أكثر من ثلاث سنوات، ويعد الدكتور د. عزيز الدويك أحد وجهاء محافظة الخليل الواقعة جنوب الضفة الغربية، ومن أهم مفكري وقادة حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، لقد عرفته جيداً حيث جمعتنا الأقدار في مرج الزهور قبل عشرين عاماً ويزيد، يميزه ابتسامته الدائمة والهدوء والحلم والتأني، وتشعب علاقاته الاجتماعية.

لقد جاءت حملة الاعتقالات المسعورة التي نفذها الاحتلال بحق النواب والقيادات الوازنة في الضفة جراء عملية الخليل التي بثت الأمل في نفوس أسرانا الأبطال وخاصة الذين يخوضون الاضراب عن الطعام منهم، إن أبرز ما يهدف الاحتلال الوصول إليه من اختطاف دويك وأخوانه النواب هو استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، وابعاد النواب عن محيطهم الجماهيري ووسطهم الانتخابي وعزلهم عن التواصل مع الجماهير، بل ومعاينة تلك الجماهير على اختيارهم الديمقراطي، بالإضافة للضغط على المقاومة بغية الوصول سريعاً للمستوطنين الثلاثة المخطوفين، وإفشال المصالحة الوطنية، وكلها أهداف ستبوء بالفشل بلا شك.

هذه الأهداف كلها ستتحطم على صخرة صمود شعبنا الذي لا يمل أن يعلن صباح مساء تمسكه بالثوابت الوطنية والحق المشروع في مقاومة الاحتلال، والمضي في هذا الطريق حتى تخلص أسرانا من سجون الاحتلال، وتحقيق أمان شعبنا الفلسطيني بالحرية والاستقلال؛ رغم كل القيود والإجراءات الصهيونية الرامية لكسر ارادة شعبنا وثنيه عن الاستمرار في مقاومة الاحتلال.

إن عملية اختطاف الجنود الثلاثة اتخذها العدو الصهيوني ذريعة لشن عملية عدوانية واسعة النطاق في الضفة الغربية ربما ستتسع بالتدريج لتطال قيادات اسلامية ووطنية فاعلة، بحجة إعادة المختطفين حيث بدأ العدو بالفعل في تهيئة الأجواء والرأي العام لذلك إن اختطاف رمز الشرعية د. دويك ونواب الشعب الفلسطيني والزج بهم في السجون، الأمر الذي يعد جريمة سياسية مركبة واضحة المعالم ومكتملة الأركان، بالإضافة لكونها انتهاكاً مفضوحاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وخرقاً واضحاً للحصانة البرلمانية التي يتمتع بها النواب المنتخبون ديمقراطياً.

نطالب البرلمان العربية والإسلامية والدولية والجامعة العربية والأمم المتحدة ومؤسسات حقوق الإنسان في العالم للقيام بواجبها من أجل الدفاع عن نواب الشعب الفلسطيني، وتشكيل إطار قانوني دولي فاعل من أجل متابعة قضايا النواب المختطفين لدى الاحتلال والضغط على قادته من أجل الإفراج عنهم.

نحن صمود شعبنا الباسل في الضفة الغربية وفي محافظة الخليل الصامدة التي تضرب أروع الأمثلة في الصمود والتحدي للاحتلال الصهيوني "وما النصر الا من عند الله العزيز الحكيم".

وفي الختام فإنني أحي أسرانا الأبطال وخاصة المضربين عن الطعام منهم، ورئيس المجلس التشريعي ونواب الشرعية، أن أبشروا فإن الفرج قريب، وإن اللحظة التاريخية التي تنتظرونها لتتسموا عبير الوطن باتت قاب قوسين أو أدنى بإذن الله، ولتعلموا أن المقاومة لم تعد وسيلة تحريركم فكما كانت وفاء الأحرار من قبل سيكون هناك وفاء أحرار رقم "٣" وما ذلك على الله بعزيز.

ويسألونك متى هو قل عسى أن يكون قريباً.

خلال مشاركته في حفل تكريم وزير الصحة السابق د. مخللاتي

## د. بحر: انجزنا عدة قوانين تخدم القطاع الصحي وزير الصحة: أتمنى زيارة غزة في القريب العاجل



أشاد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بأداء وزارة الصحة وخدماتها للمرضى، مثنياً دور الوزير السابق د. مفيد المخللاتي في تطوير العمل الصحي وتدريب الكوادر الطبية، منوها لحجم الانجازات الصحية خلال حقبة الوزير السبق رغم شح الامكانيات وتشديد الحصار.

جاءت أقوال بحر لدي مشاركته في حفل أقامته وزارة الصحة الفلسطينية برعاية وزير الصحة في حكومة التوافق د. جواد عواد وحضور كلا من وزير الصحة السابق والمحتفى به، ووزير الصحة الأسبق د. رياض الزعنون مؤسس الوزارة، ووكيل الوزارة د. يوسف أبو الريش، ولقيف من الأطباء وكوادر العمل الطبي في قطاع غزة.

وأكد بحر على أن التشريعي قام في الفترة السابقة بإنجاز عدة قوانين تخدم القطاع الصحي وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة مشيراً لبعض تلك القوانين التي ذكر منها قانون المخدرات والمؤثرات العقلية، وقانون نقل وزرع الأعضاء البشرية، والمسئولية الطبية وغيرها من القوانين ومشاريع القوانين التي تدعم العمل الصحي وتعمل على تطويره.

وأكد بحر أن وزارة الصحة في عهد المخللاتي شهدت نقلة نوعية بامتياز على صعيد التطوير والتدريب وتأهيل الأطباء والعاملين بالوزارة بجهود مخصصة بذلها الوزير السابق وطاقم معاونيه من كوادر الوزارة، وأشار بحر لاستمرار الوزارة في تقديم الخدمات الصحية الأساسية التي لم تتوقف عن تقديمها للمرضى رغم مرارة الظروف التي عاشتها خلال السنوات الماضية.

ولفت بحر للنهضة التي شهدتها الوزارة على صعيد ترميم وإنشاء وتطوير مباني حيوية في مستشفيات القطاع منوها لأن آخر انجاز في هذا الاطار كان افتتاح مبنى الجراحات المتخصصة في مستشفى الشفاء في

مدينة غزة، مؤكداً أنها جهود طبية عملت على مدار السنوات الماضية لتقديم الخدمة للمرضى. وأشار بحر لجهود وزير الصحة قائلاً: "الأخ الوزير د. مفيد أشرف على الوزارة والعمل الصحي بكل حكمة واقتدار، ولم يتغيب عن متابعة أعماله لحظة واحدة أثناء الحرب على قطاع غزة حتى بات يعرفه جميع من زار المستشفى لتلقي الخدمة والعلاج خلال فترة عدوان الاحتلال على شعبنا".

بدوره أبرق المخللاتي في كلمته بالتحية لزملائه الأطباء الذين عملوا معه طيلة فترة توليه المسئولية في الوزارة وكذلك الإداريين والطواقم الفنية التي لم تبخل يوماً من الأيام على الوزارة والمرضى بالجهد ولا الوقت، منوها لأن الحضور الكبير للأطباء والعاملين في الحقل الطبي من داخل وخارج الوزارة بالإضافة لرعاية وزير الصحة في حكومة التوافق د. جواد عواد للحفل يعتبر بمثابة رسالة وحدة يبرق بها شعبنا للعالم كله.

وأوضح المخللاتي بأن الخدمات

الصحية الحيوية لم تتوقف طيلة الفترة الماضية على الرغم من تشديد الحصار وقلّة الامكانيات، موضحاً بأن الوزارة في عهده أرسلت ١٧٠ مبعث للخارج في مختلف دول العالم بغية اتمام دراساتهم العليا بتخصصات مهمة، مشيراً لأن قطعت شوطاً مهماً نحو تحقيق خدمات طبية متطورة بشهادة المؤسسات الدولية.

من جانبه شكر وزير الصحة في حكومة التوافق د. جواد عواد الوزير السابق على جهوده في الارتقاء بالوزارة، مضيفاً أنه يحترم الخدمات التي قدمها في سبيل تطوير العمل الصحي في القطاع خلال فترة عمله كوزير، منوهاً لأن وزارته أعدت خطة متكاملة لمدة ستة أشهر تشمل كافة محافظات الوطن، ومشدداً على أنه يتعامل بعدالة ومساواة مع جميع الموظفين في الوزارة، ومعرباً عن أمله بأن يتمكن من زيارة غزة في القريب العاجل، وفي نهاية الحفل قام بحر بالمشاركة في تكريم الوزير السابق بحضور ممثلين عن المؤسسات الصحية والأهلية.

## د. بحر يهاتف زوجة الأسير السيد ويندد باعتداء الأجهزة الأمنية عليها

ومنع تكرارها وتصاعدها حفاظاً على الوحدة الوطنية.

وأشار بحر إلى أن تواصل عمليات الاعتقال السياسي والاعتداء على ذوي المعتقلين السياسيين بالضفة يدلل بوضوح على وجود جهات بالضفة الغربية غير معنية بالمصالحة وتسعى بكل قوة لعرقل عمل وسير حكومة التوافق، داعياً القوى والفصائل وجماهير الشعب الفلسطيني إلى رفض هذه الممارسات وإفشال كل المخططات الرامية لتخريب الوحدة الوطنية.

وحذر بحر في بيان صحفي من تصاعد تجاوزات واعتداءات الأجهزة الأمنية ضد أبناء شعبنا بالضفة الغربية وخاصة ضد أبناء حركة حماس، مؤكداً أن ذلك يعد مساس خطير بالوحدة الوطنية وحكومة التوافق التي جرى تشكيلها مؤخراً.

وطالب حكومة الحمد لله بالتحرك العاجل والقوى لمحاسبة ومعالجة المتورطين بالاعتداء على زوجة الأسير السيد وذوي المعتقلين الإداريين والعمل على وقف تجاوزات الأجهزة الأمنية بالضفة الغربية

هاذف د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي زوجة الأسير القائد عباس السيد رئيس الهيئة القيادية العليا للأسرى، مندداً باعتداء الأجهزة الأمنية عليها في مدينة طولكرم أثناء إحدى الوقفات التضامنية والاحتجاجية.

وكان عناصر من جهاز المخابرات العامة اعتدوا خلال اعتصام لذوي المعتقلين السياسيين أمام مقر المخابرات على زوجة الأسير السيد المحكوم بالسجن المؤبد ٣٥ مرة.



# برلمانيون: صرف الرواتب التزام من حكومة الوفاق واستحقاق قانوني وأخلاقي والتزام من حكومة الوفاق الوطني تجاه الموظفين

استحقاق قانوني وأخلاقي والتزام من حكومة الوفاق الوطني تجاه الموظفين حسب اتفاق المصالحة، مؤكدين في تصريحات منفصلة أن قضية الرواتب هي قضية سياسية بامتياز وليست ذات بعد مالي، مطالبين في الوقت ذاته حكومة الوفاق بالتراجع عن الخطأ وتداركه فوراً منعا لتكريس الانقسام والتمييز بين الموظفين.

باتت قضية صرف الراتب مصدر قلق وإزعاج للموظفين في الوظيفة العمومية لا سيما بعد امتناع حكومة التوافق عن ذلك بالتوافق مع صرف رواتب الموظفين المستنكفين عن أداء مهام أعمالهم الوظيفية في قطاع غزة، ومحاولة التمييز بين الموظفين وزملائهم الآخرين، البرلمان استطلعت آراء بعض نواب المجلس التشريعي الذين أجمعوا على أن دفع رواتب الموظفين

رام الله أو حكومة غزة بل هي حكومة الكل الوطني، وأكد أنه من غير المسموح لهذه الحكومة العودة للوراء أو تكريس الانقسام أو التفريق بين موظفين السلطة. وتابع قائلاً: "منح راتب لموظفي رام الله دون موظفي غزة يعني أن حكومة الوفاق هي امتداد لحكومة رام الله، وهذا كلام غير مقبول على الإطلاق ولن نسمح بعودة الانقسام مرة ثانية أو الإضرار بمصالح أبناء شعبنا أو العبث بها".

مطالباً رئيس الوزراء رامي الحمد بتدراك هذا الخطأ الخطير وتحمل مسؤولياته وصرف الرواتب للجميع وبدون استثناء؛ وقال: "لم تعد هناك حكومة رام الله وحكومة غزة، بل لدينا حكومة واحدة تتحمل مسؤولياتها أمام شعبنا".

## النائب يحيى العبادسة:

بدوره أكد رئيس لجنة الرقابة في المجلس التشريعي النائب يحيى العبادسة أن حكومة التوافق الفلسطينية التي أفرزها الاتفاق الأخير، هي الجهة المسؤولة عن الشأن العام في الضفة والقطاع وأدواتها في تحقيق برنامجها بمن فيهم موظفو غزة الذين على رأس عملهم سواء في الشق المدني أو الشق العسكري. واستنكر النائب العبادسة تصريحات الرئيس عباس التي طالب فيها حركة حماس أن تدفع رواتب موظفي غزة متسائلاً: هل

”

## التشريعي دعم حكومة الوفاق

## بكل صراحة وقوة كي تنجح في

## تنفيذ المهام المطلوبة منها من

## دمج مؤسسات السلطة في

## حكومتي رام الله وغزة السابقتين

“



إضافة إلى المسؤولية الأخلاقية والقانونية، ونحن استلمنا الحكومة العاشرة من حركة فتح ودفعنا رواتب الموظفين آنذاك، فالحكومة تورث حكومة ولا تلغي سابقتها". وشدد على أن صرف الرواتب حق دستوري وأخلاقي ومسؤولية تقع على عاتق حكومة التوافق الوطني تجاه الموظفين في قطاع غزة والمشكلة سياسية بامتياز وليست مالية، ومضى يقول "إن حكومة الوفاق جاءت نتاج توافق بين حركتي فتح وحماس وهي ممثلة للشعب الفلسطيني كله وعليها التزامات يجب أن تنفذها تجاه شعبنا بما فيها دفع رواتب الموظفين جميعاً العاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية، محذراً من التمييز الذي تقوم به الحكومة تجاه الموظفين، كما حذر بشدة من أنه في حال استمرار تلك السياسية لحكومة التوافق فقد تعود بنا الأمور للوراء حيث عهد الانقسام.

## النائب اسماعيل الأشقر:

من جهته قال رئيس لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي النائب اسماعيل الأشقر "غير مسموح لحكومة الوفاق أن تخطئ في حقوق الموظفين"، وتابع "كم سعدنا وسعد شعبنا الفلسطيني بانتهاء فترة الانقسام البغيض الذي أساء إلى شعبنا وقضيتنا. والذي راهن العدو الصهيوني على استمراره". وأكد النائب الأشقر أن المجلس التشريعي دعم حكومة الوفاق بكل صراحة وقوة كي تنجح في تنفيذ المهام المطلوبة منها من دمج مؤسسات السلطة في حكومتي رام الله وغزة السابقتين، وإعادة المستنكفين والمفصولين إلى أعمالهم فضلاً على الإعداد للانتخابات واعمار قطاع غزة ورفع الحصار عنه. وتابع "لذلك استبشرنا خيراً وتفاؤلنا ومازلنا متفائلين أن حقبة الانقسام قد ولت بلا رجعة وأن حكومة الوفاق ليست امتداداً لحكومة



”

ضغوطات على رئيس السلطة الوطنية محمود عباس من الاتحاد الأوروبي وأمريكا وإسرائيل بعدم دفع رواتب لموظفي الحكومة السابقة في قطاع غزة التي تعتبرهم تلك الدول إرهابيين، معتبرين أن دفع رواتبهم يعد تمويل غير مباشر لحركة حماس، وبالتالي فإن فتح والسلطة تبران موقفهما بوضع الكرة في ملعب حركة حماس ملتفتين على اتفاق القاهرة.

“

## النائب عاطف عدوان:

بدوره أكد رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي النائب عاطف عدوان أن قضية الرواتب التي أثارت مؤخراً ليست قضية مالية ولكن سياسية بامتياز وهي مسئولية قانونية وأخلاقية تتحملها حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني تجاه جميع موظفي السلطة في الضفة وقطاع غزة. وأوضح النائب عدوان أنه ومنذ التوقيع على اتفاق الشاطئ حتى الآن استلمت السلطة ما يزيد عن ٣٠٠ مليون دولار كمعونات ومساعدات، مضيفاً أن هناك استعداد مالي لدفع رواتب موظفي قطاع غزة من قبل جهات ودول معينة، منوها لقناعاته بأن القضية ليست مالية ولكنها مشكلة سياسية.

ولفت إلى وجود ضغوطات على رئيس السلطة الوطنية محمود عباس من الاتحاد الأوروبي وأمريكا وإسرائيل بعدم دفع رواتب لموظفي الحكومة السابقة في قطاع غزة التي تعتبرهم تلك الدول إرهابيين، معتبرين أن دفع رواتبهم يعد تمويل غير مباشر لحركة حماس، وبالتالي فإن فتح والسلطة تبران موقفهما بوضع الكرة في ملعب حركة حماس ملتفتين على اتفاق القاهرة.

وقال "من خلال محاضر الاجتماعات والتصريحات لمسؤولي حركة فتح يتبين أنه يقع على حكومة الوفاق مسئولية دفع الرواتب

# النائب الغول: دفع الرواتب لفئة دون أخرى جريمة

والتزاماتها المالية والإدارية كاملة، وإذا فرت تلك الحكومة بين موظفي السلطة أصبحت حكومة عنصرية فئوية لا يحق لها أن تكون حكومة توافق وهي بذلك تصنع شرخاً كبيراً في اتفاق المصالحة وتعيد إنتاج الفلتان الأمني والانقسام البغيض الذي لا يرغب أحد من أبناء شعبنا بالعودة إليه.

ونوه النائب المستشار الغول لأن ميزانية السلطة الوطنية القانونية هي الميزانية المقررة من المجلس التشريعي الفلسطيني، لافتاً إلى أنها هي الأولى بالتطبيق، مشدداً على ضرورة دفع رواتب جميع الموظفين في غزة والضفة على اعتبار أنه حق طبيعي للموظفين بالإضافة لكونه واجب دستوري وقانوني لا يحق لمؤسسة الرئاسة أو الحكومة تجاوزه.

ومضى يقول "جدولة الرواتب في غزة والضفة على حد سواء جاهزة وتدفع منذ وقت واثناء وبعد الانقسام ولا يجوز التمييز العنصري،

أكد رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي الفلسطيني النائب المستشار محمد فرج الغول أن دفع رواتب الموظفين استحقاق دستوري وقانوني، سياسي، اجتماعي، وطني، وأخلاقي. وقال "لا يحق لعباس ولا يملك منع الرواتب لأي موظف في السلطة الوطنية الفلسطينية بأي حال من الأحوال".

ولفت المستشار الغول في تصريح خاص للبرلمان إلى أن دفع الرواتب لفئة دون أخرى يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون وسلب لحقوق الموظفين في الوظيفة العمومية، مشيراً إلى أن التوافق الوطني وما نتج عنه من حكومة تمثل كل موظفي السلطة الوطنية في الضفة وغزة وجميع أماكن تواجدها، مطالباً أبو مازن بتعزيز الوحدة الوطنية ونيل الانقسام بدلاً من الاستمرار في دعم جهة دون الأخرى. وأكد الغول أن حكومة التوافق هي وريثة لحكومتي غزة ورام الله السابقتين وليست امتداداً لحكومة رام الله وعليها القيام بواجبها







بلغ اجمالي عددهم 20 نائب

## الاحتلال يختطف د. عزيز دويك وثمانية نواب في حملته الأخيرة

عن كافة النواب الفلسطينيين وعلى رأسهم د. دويك.

وأكد خريشة أن العالم مطالب اليوم بتحريك عاجل، للضغط على الاحتلال لوقف سياسته الهمجية التي يسلكها بحق نواب الشعب الفلسطيني وخاصة نواب حركة "حماس" الذي اعتقلوا خلال الحملات الأمنية الأخيرة في مدن الضفة الغربية المحتلة. وطالب النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، السلطة الفلسطينية بأخذ تحركات فعلية على الأرض، عبر اتصالاتها مع دول العالم للضغط على الاحتلال للإفراج عن الأسرى بشكل عاجل.

كما دعا خريشة، لعقد جلسة طارئة للمجلس التشريعي، لمناقشة التطورات "الإسرائيلية" الأخيرة وخاصة اعتقال النواب، للتأكيد على دور المجلس ومواجهة الاحتلال ومخططاته التي تهدف لتعطيله.

مباشرة لكونه يعاني من عدة أمراض مزمنة. وأكد بحر أن اعتقال النواب يعد خطوة خطيرة جداً، وتعدى غير مقبول على القانون الفلسطيني، مؤكداً أن الهدف الأساسي للاحتلال يتمثل بتعطيل المجلس التشريعي المنتخب، وإفشال المصالحة الفلسطينية، مبيناً بأنه أبرق للبرلمانات العربية والإسلامية والعديد من الجهات الدولية والمؤسسات الحقوقية بغية حثها على تحمل مسئولياتها بالدفاع عن نواب المجلس التشريعي الفلسطيني الذين يتعرضون لبطش الاحتلال في الضفة المحتلة.

### جلسة طارئة للتشريعي

بدوره ناشد حسن خريشة، النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، برلمانات العالم بالتدخل بشكل عاجل لإجبار الاحتلال "الإسرائيلي" على الإفراج

حملت رئاسة المجلس التشريعي الاحتلال المسئولية التامة عن حياة د. عزيز دويك رئيس المجلس الذي تردت حالته الصحية بعيد اختطافه ما استدعى نقله الى المستشفى.

وكانت قوات الاحتلال قد اختطفت دويك وثمانية من نواب المجلس التشريعي خلال حملتها التي ما زالت مستمرة بالضفة، وطالبت رئاسة المجلس في تصريحات خاصة لـ "للبرلمان" بضرورة التحرك العاجل لوضع حد لسياسة اختطاف النواب وانتهاك الحصانة البرلمانية التي يتمتعون بها.

من ناحيته أكد د. أحمد بحر أن اقدام الاحتلال على اختطاف رئيس المجلس التشريعي يعد انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وخرقاً للحصانة البرلمانية التي يتمتع بها هو وزملاءه النواب، موضحاً بأن د. دويك تردت حالته الصحية بعيد اختطافه

## سفاق قانوني واخلاقي

بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني! أم بصفتها حكومة الشعب الشرعية!! أم تريدها أن تتصدق على حكومة التوافق؟ لافتاً إلى أن هذا النهج في السلوك لا يؤسس لشراكة سياسية حقيقية ولا يساهم في استنهاض المشروع الوطني.

وقال أوضح لجميع العاملين في الوظيفة العامة "مدنيين وعسكريين" أن اتفاق المصالحة ينص بلا مواربة على أن حكومة الوفاق تقوم بكل التزاماتها الدستورية وفي مقدمتها رواتب العاملين في غزة وهذا أمر ليس محل اختلاف ولا جدل، مشيراً إلى أن حماس في غزة سلمت الحكومة والوزارات كافة إلى حكومة التوافق ولا تتدخل ولا تنازع أحداً في إدارة الحكومة، ولكنها تراقب الأداء العام وتنصح بما تراه يصلح الشأن العام.

وتابع "أذكر بان الحكومة العاشرة التي شكلتها حماس تحملت مسئولياتها اتجاه جميع العاملين دون تمييز مع أن معظم الموظفين في حينه ينتمون إلى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وإن الحديث عن لجان إدارية أو أمنية مشتركة لا علاقة لها بصرف الرواتب وإنما هدفها توحيد وإصلاح المنظومة الإدارية والأمنية.

وأعتبر النائب العبادسة أن سلوك حكومة التوافق الوطني يهدد الوفاق الوطني ويمثل سابقة خطيرة في التمييز والتفريق بين أبناء الشعب الفلسطيني، مطالباً الحكومة بالاعتذار للشعب والحركة الوطنية والإسراع بمعالجة الأمور.



”

**أوضح لجميع العاملين في الوظيفة العامة "مدنيين وعسكريين" أن اتفاق المصالحة ينص بلا مواربة على أن حكومة الوفاق تقوم بكل التزاماتها الدستورية وفي مقدمتها رواتب العاملين في غزة**

“

## الأمانة العامة في التشريعي تزور وزراء حكومة التوافق



من ناحيتهم عبر وزراء الأشغال والمرأة عن سعادتهم بتلك الزيارة التي تأتي لدعم خطوات وجهود المصالحة الفلسطينية، مشيدين بدور نظرائهم السابقين في خدمة الشعب الفلسطيني، ومنوهين للجهود الكبيرة المبذولة من الحكومة السابقة بهدف المحافظة على الحقوق والثوابت الفلسطينية.

من جهته قال أمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون أن هذه الزيارة جاءت لتقدم التهانى للوزراء الجدد بمناسبة تولي مناصبهم ولمؤازرتهم وتقوية العلاقات الأخوية، متمنيا لهم مزيد من التوفيق والنجاح في خدمة أبناء الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الحساسة، مؤكداً في الوقت نفسه على وقوف المجلس التشريعي إلى جانب حكومة التوافق في أداء رسالتها السامية القائمة على أساس العدل والمساواة بين المواطنين.

في وزارة العدل مسئولية عظيمة بحاجة إلى بذل جهود كبيرة لتحقيق أهداف الوزارة على أكمل وجه". وأكد السقا على ضرورة التعاون والعمل بروح الفريق الواحد لمواجهة الأعباء التي تواجهها الوزارة وخاصة في ظل المرحلة الجديدة على اعتبار أن الوزارات ستعمل على دمج الجهاز الإداري للوزارات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة منوهاً لضرورة العمل السريع للمضي قدماً نحو سياسة الدمج في وزارته وتوحيد الجهود المبذولة في كلا من غزة والضفة والعمل بروح الفريق الواحد لتقديم أفضل خدمة للجمهور الفلسطيني على مستوى القضاء والمحاكم.

ملفتاً إلى أن السلطة التنفيذية سيكون بينها تعاون كبير مع المجلس التشريعي كسلطة تشريعية مستقلة، مشدداً أن الوزارة ستمارس صلاحياتها الكاملة لا سيما الإشراف على المرافق القضائية.

قامت الأمانة العامة في المجلس التشريعي ممثلة بالأمين العام للمجلس التشريعي د. نافذ المدهون، ومساعد الأمين العام للشئون الإدارية والمالية ثروت البيك، ومدير عام الشئون الإدارية والمالية عامر الغصين ومدير عام الإعلام والعلاقات العامة أيمن أبو ليلة، ومدير عام الدائرة القانونية أمجد الأغا، بجولة زيارات لوزراء حكومة التوافق شملت وزراء العدل سليم السقا، والأشغال مفيد الحساينة، والمرأة هيفاء الأغا خلال زيارات منفصلة في مقر الوزارات المذكورة بمدينة غزة لتقديم التهنية لهم بالمنصب الجديد.

وتمنى وفد الأمانة العامة للمجلس التشريعي للوزراء الجدد التوفيق في أعمالهم في إطار حكومة التوافق الوطني نحو خدمة المجتمع الفلسطيني بكل أطيافه وفئاته، بدوره رحب وزير العدل سليم السقا بالوفد الزائر قائلاً: "أن العمل

## سعة يعاقب عليها القانون

واعتماد جدولة رواتب جهة دون أخرى". وأشار إلى أن الرواتب استحقاق يدفع فوراً ودون تأخير، وقال "الاتفاقات واضحة في أن حكومة التوافق لجميع الفلسطينيين، وهي مطالبة بأن تقوم بالتزاماتها تجاه الجميع".

وتابع "الحديث عن أي لجان إدارية قانونية هي خاصة بدمج الموظفين في وزارات ومؤسسات السلطة، ولا علاقة لها بدفع الرواتب، مع التأكيد على الحفاظ على الأمن الوظيفي لكل موظف في السلطة سواء في غزة أو الضفة الغربية، وهذا هو اتفاق المصالحة بعينه".

وأعتبر المستشار الغول أن التفريق بين موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية بين غزة والضفة إجراءات مرفوضة وتخدم الاحتلال، مضيفاً لأن شعبنا يرنو ويتطلع إلى اليوم الذي سيتحدث فيه كل مسئول في السلطة برئاسة حكومة وفصائل عن الوحدة والمصالحة ويعملون على تعزيز ثقافة الوحدة ومواجهة الاحتلال الصهيوني الذي يعمل بسياسة فرق تسد.





خلال وقفة تضامنية مع دويك والنواب المختطفين والمضربين عن الطعام

## د. بحر يطالب حكومة التوافق بتحمل مسؤولياتها بالدفاع عن شعبنا ووقف التنسيق الأمني



طالب د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإجابة حكومة الوفاق الوطني برئاسة د. رامي الحمد لله رئيس الوزراء الفلسطيني أن يتحمل المسؤولية كاملة بالدفاع عن شعبنا والوقوف بجانبه أمام الاعتداءات الصهيونية الهمجية.

ودعا د. بحر خلال وقفة تضامنية أمام مقر البعثة الدولية للصليب الأحمر تضامنا مع النواب المختطفين والأسرى المضربين عن الطعام الحمد لله بصفته وزيرا للداخلية بالعمل الفوري على إصدار تعليماته للأجهزة الأمنية في الضفة بوقف التنسيق الأمني مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، ولجم أصوات النشاز من بعض القيادات في السلطة والتي تطالب الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالوقوف جنبا إلى جنب وكتفا إلى كتف مع قوات الاحتلال في البحث عن الجنود الثلاثة المفقودين ورفع اليد الثقيلة عن المقاومة في الضفة الغربية لتمارس دورها الوطني في تحرير الأسرى والمسررى، والدفاع عن شعبنا الفلسطيني في مواجهة الهجمة المسعورة التي يشنها الاحتلال في الضفة. وكانت قوات الاحتلال قد شنت حملة اعتقالات شرسة خلال اليومين الماضيين

عن أرضنا ومقدساتنا". واستنكر الموقف الأمريكي المنحاز للاحتلال الإسرائيلي الذي يؤيد انتهاكاته اليومية بحق شعبنا الفلسطيني وعلى وجه الخصوص أسرانا البواسل، وأضاف بحر أن الموقف الدولي المتمثل بتصريح الأمين العام للأمم المتحدة يعتبر موقف منحاز للاحتلال ومؤيد للجلاد في وجه الضحية، وأكد أنه تصريح يهمل معاناة ما يزيد عن خمسة آلاف أسير فلسطيني في سجون الاحتلال في مقابل اختفاء الثلاثة نضر في الضفة.

وطالب بحر البرلمانات العربية والإسلامية والدولية والجامعة العربية والأمم المتحدة ومؤسسات حقوق الإنسان في العالم للقيام بواجبها من أجل الدفاع عن نواب الشعب الفلسطيني، وتشكيل إطار قانوني فاعل من أجل متابعة قضايا النواب المختطفين والضغط على الاحتلال لإفراج عنهم.

كما طالب محمود عباس بإصدار تعليماته الفورية لمندوب السلطة في الأمم المتحدة من أجل رفع دعاوى للمحاكم الجنائية الدولية لمقاضاة الاحتلال وفضح ممارساته ولما اقترفته يده من جرائم ضد أبناء شعبنا.

النشطاء والكوادر والقادة من أبناء الشعب الفلسطيني. وحمل بحر في كلمته الكيان الصهيوني المسؤولية الكاملة عن اختطاف رئيس ونواب الشعب الفلسطيني والذي يعد جريمة سياسية بامتياز وانتهاكا صارخا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وللحصانة البرلمانية والذي يهدف إلى

طالت نواب الشعب الفلسطيني ووزراء سابقين وعلى رأسهم د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني والأخوة النواب (حسن يوسف وإبراهيم أبو سالم وحسني البوريني ومحمد طوطح وعبد الرحمن زيدان وباسم الزعاريير وعزام سلهب وخالد أبو عرفة ووصفي كنها) بالإضافة إلى عشرات

كسر إرادة شعبنا و إلى تعطيل المجلس التشريعي وقتل المصالحة الفلسطينية في مهدها والنيل من وحدة شعبنا. وأكد أن المقاومة حق مشروع كفله كل الشرائع السماوية والقوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وقال "ولذا فمن حق شعبنا المظلوم أن يقاوم الاحتلال وقواته بكل الوسائل المتاحة حتى كسبه

## النائب شهاب : نحن على ثقة بانتصار إرادة الأسرى المضربين وتحقيق مطالبهم وإطلاق سراحهم



ويستعد الأهل لاستقباله، يفاجأ بتجديد اعتقاله إدارياً، وهناك من بلغت فترة اعتقاله لأكثر من خمس سنوات بل ثماني سنوات متتالية! وأشار إلى أن سياسة الإضراب عن الطعام التي استخدمها المعتقلون الإداريون هي آخر وسيلة يستخدمونها لفضح الظلم والطغيان الصهيوني غير المحدود، ولفت الأنظار إلى قضيتهم العادلة بالرغم من

ضرورة تفعيل المقاومة بكل أشكالها العسكري، السياسي، والاقتصادي، الإعلامي، الثقافي والتعليمي نصره لأسرانا.

كما طالب شهاب بتفعيل القضية في اتحاد البرلمانات والمنتديات البرلمانية والبرلمانات العربية والعالمية واتحاد المحامين العرب ومنظمات حقوق الإنسان ونقابات المحامين.

وأوضح أن الاعتقال الإداري سياسة تمارسها حكومة الاحتلال الصهيوني ضد أبناء الشعب الفلسطيني دون تهمة محددة بل على ملف مخبراتي سري من أجل تبرير الاعتقال الإداري أو من أجل تمديد توقيفه واعتقاله بقرار المحكمة الصورية والذي قد يصل إلى سنوات من التوقيف الإداري، وقال "لهذا يمكن اعتبارهم رهائن كونهم اختطفوا من بيوتهم بلا لوائح اتهام، إنما بحسب ملفات تقديرية من أجهزة الأمن، وهي سرية لا يعرفها المتهم ولا محاميه".

واعتبر أن الاعتقال الإداري سيفاً مسلطاً على رقاب المعتقلين وهو بمثابة اسلوب من أساليب العذاب النفسي التي يتعرض لها الأسير وذووه، عندما تنتهي فترة الاعتقال ويستعد الأسير للخروج،

حذر مسئول ملف الأسرى في المجلس التشريعي النائب د. محمد شهاب من ارتقاء شهداء في صفوف المعتقلين الإداريين المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال.

وأكد شهاب في تصريح خاص للبرلمان أنه في حال حدوث ذلك (لا سمح الله) فإن الشعب الفلسطيني سينتفض ولن يبقى ساكناً وستدخل المنطقة في حالة من الغضب والاضطراب والصدامات وموجات من الاحتجاجات الواسعة داخل سجون الاحتلال وخارجها، وفي ربوع فلسطين والعديد من الساحات والمؤسسات الدولية. وطالب شهاب السلطة بالانضمام لمحكمة لاهاي والمحكمة الجنائية الدولية واتفاقيات جنيف واتفاقية روما لفتح المجال أمام دولة فلسطين والفلسطينيين لملاحقة قادة الكيان كمجرمي حرب لما ارتكبه من جرائم بحق شعبنا وأسرانا الأبطال.

وشدد على ضرورة تفعيل قضية المضربين عن الطعام في المؤسسات الدولية كافة كالمفوضية الدولية لحقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ومجموعات العمل بشأن الاعتقال التعسفي، مؤكداً على

بتضامن شعبنا ووقوفه صفاً واحداً خلف أسرانا".

وأكد النائب شهاب أن الكنيسة الصهيوني صادق بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٨م بالقراءة الأولى على مشروع قانون التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام، وهو قانون تعسفي، جاء بعد تصاعد حالات الإضراب المفتوح داخل السجون، خاصة بعد نجاح إضراب عدد من الأسرى المعزولين والأسرى الإداريين من تحقيق هدفهم المشروعة.

وقال أن مشروع القانون المذكور يهدف لسماع الطواقم الطبية لفرض التغذية القسرية على الأسرى المضربين عن الطعام لإجبارهم على فك إضرابهم، وذلك عن طريق إدخال محلول التغذية عبر أنبوب يصل إلى معدة الأسير من الأنف أو الفم، أو عبر قسطرة بالوريد، مما يعرض حياة الأسير للخطر، وذلك بحجة "إنقاذ الأسير من الموت"، بهدف إعطاء صورة إنسانية كاذبة أمام الرأي العام، لافتاً لأن مشروع القانون يتجاهل الدوافع والأسباب التي دفعت الأسرى لخوض تلك الإضرابات القاسية والخطرة؟ ولماذا لا يتم النزول عند مطالبهم الإنسانية والقانونية؟

أنها وسيلة خطيرة ممكن أن تؤدي لوقوع وفيات بينهم ( لا قدر الله).

وبيّن أن الاضراب عن الطعام الذي يخوضه المعتقلون الإداريون في سجون الاحتلال قد دخل مرحلة خطيرة جداً، حيث يرقد العشرات منهم على أسرة المستشفيات في أوضاع صحية متدهورة، بينما تستمر وتزايد فعاليات التضامن المحلي والعالمي مع قضيتهم العادلة، وقد تضامن معهم آلاف الأسرى غير الإداريين في سجون الاحتلال بإضرابات جزئية قابلة للتصعيد.

وأوضح مسئول ملف الأسرى أن الحركة الأسيرة اكتسبت خبرة كبيرة وعريقة في إدارة مثل هذه المحطات النضالية الكبيرة والخطيرة، منوها لأن الأسرى باتوا على دراية كاملة بكل سياسات قادة الاحتلال وإدارة سجونهم، وكل ما لديه من الأدوات والأسلحة والأساليب والمساومات المضنية بالترغيب والترهيب، قولاً وفعلاً وواقعاً، وقال "ونحن على ثقة بانتصار إرادة الأسرى المضربين وتحقيق مطالبهم بإذن الله، وهذا ثقة منا بالله تعالى ثم بأسرانا جميعاً والذين هم في أروع مظاهر وحدة الصف والقرار وحكمة القيادة في التخطيط والتدرج ثم



تعقيبا على اختطاف عدد من النواب على رأسهم د. عزيز دويك

## برلمانيون يطالبون الأمم المتحدة بحماية الحصانة البرلمانية

**طالب عدد من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني الأمم المتحدة والولايات المتحدة وجامعة الدول العربية بضرورة التدخل الفوري والسريع لحماية الحصانة الدبلوماسية التي حفظتها القوانين والمواثيق الدولية، والدفاع عن الديمقراطية**

**في فلسطين.**

**كما دان النواب في تصريحات منفصلة خاصة بالبرلمان إقدام الاحتلال على اختطاف عدد كبير من نواب المجلس في الضفة الغربية وعلى رأسهم د. عزيز دويك رئيس المجلس.**

### النائب سميرة الحلايقة

من جهتها أشارت النائب سميرة الحلايقة إلى أن الحملة التي قام بها الاحتلال في الضفة الغربية هي حملة مخطط لها منذ زمن، واعتقال النواب الاحتلال منذ ٢٠٠٧ يأتي لفرض فيتنو على المجلس التشريعي، ويأتي كمشاهدة من الاحتلال ليعمل حالة توازن بين كتلة حركة حماس والكتل البرلمانية الأخرى.

وقالت الحلايقة: "الآن ثمة ١٨ نائب من كتلة التغيير والإصلاح متعلقين لدى الاحتلال، في وقت يتم فيه الحديث عن جلسة سوف تعقد للمجلس التشريعي في المرحلة القادمة، فتغيب الدكتور عزيز والنواب له علاقة بالدرجة الأولى بعقد جلسة المجلس التشريعي".

وأوضحت الحلايقة: "بالنسبة للأحداث التي حصلت مؤخرا في الخليل وعمليات الاجتياح المنظمة التي تقوم بها، والحملة والاعتقالات لقيادات حماس، كل ذلك يأتي ضمن حملة الاستئصال لحركة حماس التي يقودها الاحتلال منذ زمن". وأكدت الحلايقة أنه من ضمن أهداف عمليات الاحتلال بالخليل أن محافظة الخليل كانت من أكثر المحافظات التي يتم فيها عمل فعاليات تضامنية مع الأسرى المضربين عن الطعام، ويحدث فيها نشاط متزايد لحركة حماس.

وأضافت: "الحديث عن عقد جلسة للمجلس التشريعي يحتاج ليس فقط إلى إرادة فلسطينية بل إلى رفع الفيتو الأمريكي الإسرائيلي عن عقد هذه الجلسات وعقدها في المرحلة القادمة وأكدت أنه لا يوجد أي بادرة حتى الآن عن عقد جلسة التشريعي، لذلك تهميش دور المجلس التشريعي مستمر، والاعتقال الأخير للدكتور عزيز، هذا الرجل المريض صاحب السبعين عام، واقتياده بهذه الطريقة يؤكد أن الاحتلال له أهداف سياسية من وراء اعتقال النواب، وليس للأمر علاقة بالأحداث الأخيرة، واختفاء المستوطنين الثلاثة.



البرلمانية، وتسأل قائلاً: "الدول العربية والبرلمانات أين هم من الاعتداء على حقوق الشعوب في اختيار ممثليها؟" وقال "الاحتلال يتذرّع في اعتقال النواب والقادة بحجة اختطاف الجنود الثلاثة، وهذه الذريعة مردودة عليه لأن هناك نواب في سجنونه منذ زمن بعيد ولا علاقة لهم بما جرى، وهذه ذرائع واهية لضرب البرلمان الفلسطيني، علم الاحتلال يهدف من وراء كل ما يجري أن يقنع شعبه أنه يقوم بإجراءات لتحرير المخطوفين الثلاثة وهذه لن تزيد الاحتلال إلا بعدا عن القيم والأخلاق التي يتغنى بها العالم الذي لا يرى إلا بعين واحدة".

الاحتلال وإيقاف الجريمة المستمرة خاصة جريمته في تعريض أسرانا للموت البطيء، محملا الاحتلال المسؤولية الكاملة على كل ما يحدث لجميع أسرانا في سجون الاحتلال.

### النائب مروان أبو راس

بدوره قال النائب راس عودنا هذا الاحتلال المجرم على مواصلة اعتدائه على الشرعية الفلسطينية وهذا يلقي بظلاله على أي عملية انتخابية مقبلة ليس لها دلالة ولا حصانة وشدد النائب أبو راس على ضرورة تحرك الأمم المتحدة لحفظ وحماية الحصانة البرلمانية وكذلك الاتحاد الأوروبي وأمريكا التي دائما تتشدد بالديمقراطية يجب عليها أن تتحرك لحماية الحصانة

وفوق القانون الدولي.

ولفت النائب الغول أن اختطاف النواب ورئيس المجلس التشريعي يهدف إلى تعطيل المجلس التشريعي ومؤسسات المجتمع الفلسطيني والسلطة الوطنية حتى لا تقوم بدورها في ملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة، وقال "كما أن الاحتلال يهدف من وراء هذه الخطوات تعطيل المصالحة والاتفاق الذي توصلت إليه الفصائل الفلسطينية وتشكيل حكومة التوافق الوطني الفلسطيني". وطالب المجتمع الدولي والمؤسسات والفصائل الفلسطينية وحكومة التوافق وجميع مكونات شعبنا وأحرار العالم أن تعمل كل ما في وسعها من فعاليات للضغط على

### النائب إسماعيل الأشقر

قال إن ما يقوم به الاحتلال يدل على وضحة على أنها زعرنة وعريضة على المجتمع الدولي، وما يحدث أيضا يعد إساءة لذلك المجتمع الدولي بما يقوم به الاحتلال الصهيوني من خطف لممثلي الشعب الفلسطيني الذين يحملون حصانة دبلوماسية حسب كل الأعراف الدولية.

ولفت إلى أن اعتداء الاحتلال على النواب يدل على إن الكيان الصهيوني يعتدي على الكل الوطني الفلسطيني، مطالبا جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بإدانة العمل البشع غير الأخلاقي والانساني، والعمل الفوري على إطلاق سراحهم.

ومضى يقول: "كما نذكر بأن هناك نواب معتقلين اعتقال إداري تعسفي و مازالوا مضربين عن الطعام وهذه جرائم حرب يرتكبها الاحتلال ضد شعبنا الفلسطيني وأسرانا البواسل يتطلب وقفة كاملة وقوية جدا من السلك الوطني وأصدقائنا في الوطن العربي والإسلامي".

وأشار النائب الأشقر إلى أن الاحتلال يريد الاعتداء على كل مكونات الشعب الفلسطيني والعنوان الأبرز للشعب ممثليه وعلى رأسهم د عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، وتابع "ذلك أنه يريد الإساءة لشعبنا وما يدعيه الاحتلال من أن هناك سلام ومفاوضات بين السلطة والكيان يدل دلالات واضحة على سوء ذلك، وعلى عدم قناعة الاحتلال بما يسمى مفاوضات التسوية والاحتلال لا يفهم إلا لغة المقاومة وشعبنا مطالب بمقاومة الاحتلال بما فيها المسلحة".

النائب المستشار النائب محمد فرج الغول. من جهته أكد النائب الغول أن الاحتلال الصهيوني يتخبط ويرتكب جرائم حرب، وهذا إصرار على تجاوز القانون الدولي، ودان اعتقال النواب وعلى رأسهم د.عزيز دويك، وكذلك اعتقال القيادات الفلسطينية، معتبرا ذلك إصرار من الاحتلال لارتكاب الجرائم في ظل سكوت المجتمع الدولي الذي جأء على ارتكاب هذه الجرائم فالعدو الصهيوني يتصرف وكأنه فوق المحاسبة

## نواب التشريعي يزورون خيمة الاعتصام وينظمون وقفة مع النواب الأسرى

الاحتلال، أمام الصليب الأحمر، معبرين عن تضامنهم مع أطفال الأسرى وذويهم. وطالب النواب الأمة العربية والإسلامية وأحرار العالم الوقوف بجانب الشعب الفلسطيني وقضية الأسرى في سجون الاحتلال، التي تعتبر من أكثر القضايا إنسانية في العالم.

الطعام في سجون الاحتلال، وشاركوا زوجاتهم وأطفالهم وأمهاتهم خيمة الاعتصام، وأثنى النواب على صبر أهالي الأسرى، وطمأنوهم بأن تحرير أبناءهم لن يطول. وشارك النواب في الحفل الذي تقيمه مؤسسة واعد لمخيمات أطفال الأسرى في سجون

التشريعي، والأسرى المضربون عن الطعام في سجون الاحتلال. وقام النواب محمد فرج الغول، وسالم سلامة، ومشير المصري، وعبد الرحمن الجمل، وعاطف عدوان، وهدي نعيم بجولة في خيمة الاعتصام استمعوا فيها لأهالي الأسرى المضربين عن

شارك نواب المجلس التشريعي برئاسة الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أهالي الأسرى في خيمة الاعتصام أمام الصليب الأحمر، حيث نظمت وقفة تضامنية مع النواب الأسرى المختطفين وعلى رأسهم الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس





ماجد أحمد أبو مراد

## آفاق

### الخليل... أول الغيث قطرة

حتى اللحظات الأولى من كتابة هذا المقال لم يصدر أي تصريح رسمي من قبل أي جهة فلسطينية تعلن فيه عن تبني عملية اختطاف المستوطنين الثلاثة الذين اختفت آثارهم في مدينة الخليل بالضفة الغربية، والتي ان يصدر مثل هذا التصريح فإننا نسمى ما جرى اختفاء وليس اختطاف.

وعلى كل الأحوال فإن الحراك المقاوم في الضفة هو ضرورة وطنية طال انتظارها، لتأخذ الضفة الفلسطينية المحتلة دورها في استعادة روح المقاومة المباركة، الأمر الذي كان وما زال الاحتلال يحرص شديد الحرص على عدم حدوثه، لتبقى الضفة في قبضته ويستمر في قضم أراضيها وتوسيع مستوطناته على حسابها. كعادته يحاول رئيس حكومة الاحتلال نتانياهو - الذي كان يخشى سقوط حكومته قبل حادثة الاختفاء - تحقيق أقصى درجات الاستفادة السياسية والأمنية والميدانية من قضية اختفاء مستوطنيه الثلاثة، لذا نرى قواته على الأرض تعمل جاهدة نحو التطهير السياسي لحركات المقاومة، واعتقال القيادات المؤثرة وصولاً لتفريغ الضفة من قياداتها الفاعلة وشبابها المتحمسين ورجالاتها الأوفياء الذين يزوج بهم في غياهب السجون.

مهما فعل العدو من إجراءات - متوقعة بلا شك - مثل الاعتقالات في الضفة وخاصة رئيس ونواب المجلس التشريعي، الذين من المفترض أنهم يتمتعون بحصانة برلمانية، والالتفاف على اضراب أسرارنا الأبطال، وتحشيد الرأي العام الدولي ضد قطاع غزة وتصويره على أنه بؤرة المقاومة أو الارهاب كما يحلو للعدو تسميته، فإن شعبنا لن ينقلب على عهده مع المقاومة ولن يندم يوماً من الأيام على مقاومة الاحتلال، لأننا أصحاب حق معلوم ووطن مسلوب لن نصل لتحريره دون تمسكنا بمقاومة عدونا بكل السبل والوسائل.

سيسعى الاحتلال وقادته خلال الأيام القليلة القادمة لتكثيف حملاتهم في الضفة آخذين بعين الاعتبار إفساد المصالحة الفلسطينية، وإبطال حكومة التوافق الوطني، والضغط على السيد الرئيس بغية إنهاء حالة الوفاق والتقارب الوطني، والتركيز على اعتقال الأسرى المحررين وخاصة ضمن صفقة وفاء الأحرار، ومن المؤكد أنه سيذهب نحو المزيد من البطش والعدوان، وعلينا أن نواجه كل ذلك بالصبر والثبات على مواقفنا الأصيلة، وتقوية روابطنا الوطنية وتعضيد وحدة شعبنا، والوقوف خلف المقاومة بكل قوة.

وعموماً فإن أول الغيث قطرة، وإن كل عملية من شأنها مقاومة الاحتلال في الضفة الغربية المحتلة وكسر عنفوانه المزوم وتمريغ أنفه في التراب فهي عمليات مباركة ووطنية ومدعومة من كل أحرار الوطن، وما زلنا ننتظر المزيد من ضفة الأحرار.

## النواب المختطفون في الحملة الأخيرة.. صمود وانتصار

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال حملتها في الضفة إحدى عشر نائباً من كتلة التغيير والإصلاح، على رأسهم د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي، ليرتفع بذلك عدد النواب المعتقلين لدى قوات الاحتلال إلى ٢٢ نائب، أحدهم نائب عن حركة فتح وهو مروان البرغوثي، والنائب أحمد سعادات عن الجبهة الشعبية، وبقيتهم من كتلة التغيير والإصلاح، تأتي هذه الحملة المسعورة ضمن تداعيات اختطاف ثلاثة مستوطنين في محافظة الخليل بالضفة الغربية المحتلة، وفيما يلي أهم المحطات الاعتقالية للنواب العشرة الذين اعتقلوا مؤخراً.

### الدكتور عزيز دويك

رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك وهو من مدينة الخليل وكان محاضراً في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، وأبعد إلى مرج الزهور عام 1992 م، وتعرض للاعتقال أكثر من سبع مرات منذ انطلاق الانتفاضة الأولى عام 1987، وكان الاعتقال قبل الأخير له عقب خطف حركة حماس للجندي جلعاد شاليط عام 2006 حيث مكث في السجن 36 شهراً.

### النائب المهندس عبد الرحمن زيدان

نائب عن محافظة طولكرم، وشغل منصب وزير الأشغال العامة في الحكومة العاشرة، سبق له واعتقل عام 1993، وبقي لعدة سنوات رهن الاعتقال، كما اعتقل إدارياً عام 1997، وكان عضو لجنة الحوار في سجن "مجدو"، واعتقل أيضاً في 2007 لمدة 32 شهراً، ويعاني من أمراض عديدة.

### النائب الشيخ حسن يوسف

نائب عن مدينة رام الله، وهو أحد القيادات البارزة في حركة حماس، وقضى في سجون الاحتلال أكثر من 15 عاماً منذ الانتفاضة الأولى غالبيتها في الاعتقال الإداري، وهو يقضي في سجون الاحتلال أكثر مما يقضي خارجه، وهذه رابع مرة يعتقل فيها. وكان اعتقاله قبل الأخير في 1-10-2011 حيث قضى 28 شهراً في الاعتقال الإداري.

### النائب الدكتور إبراهيم أبو سالم

محاضر جامعي، وعضو مجلس تشريعي عن محافظة القدس، واعتقل أول مره في عام 1986م وكان أول محكوم إداري لدى الاحتلال لمدة ثلاث شهور، وفي عام 89 اعتقل لخمس شهور، وفي عام 1992م أبعده إلى مرج الزهور، ناقش خلالها رسالة الدكتوراه في جامعة الجنان طرابلس " الفقه الإسلامي المقارن"، واعتقل في الأعوام 1993م و العام 1994م و العام 1995م و 1999م لفترات متقطعة إدارياً، - وكان الاعتقال قبل الأخير عام 2006 واستمر لمدة ثلاث سنوات

### النائب محمد طوطح

ينحدر من مدينة القدس، وتعرض للاعتقال عدة مرات، فقد اعتقل في 29-1-2007 أثناء عودته من الأردن وحكم بالسجن 39 شهراً، وفي 23-1-2012 اختطف النائب طوطح مرة أخرى من داخل مقر الصليب الأحمر في القدس بعد اعتصام لعدة أشهر داخله مع الوزير أبو عرفة عقب قرار إبعاد نواب حماس عن القدس، وأفرج عنه في 14-1-2014، ويبلغ مجموع ما قضاه في سجون الاحتلال خمسة أعوام ونصف. وهو حافظ لكتاب الله.

### النائب حسني البوريني

ينحدر من بلدة عصيرة الشمالية في مدينة نابلس، وهو مدرس ومحاضر جامعي قبل أن يصبح عضواً في المجلس التشريعي، وهو عضو في رابطة علماء

## د. بحر يهاتف زوجة د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي

وأشاد بحر بصمود الأسرى النواب رغم الاعتقالات المتواصلة لهم من قبل الاحتلال، وقضائهم سنوات في سجون العدو الصهيوني، وكذلك أشاد بصمود الأسرى المضربين عن الطعام لليوم الخامس والخمسين على التوالي ومنهم النواب الأسرى المحكومون إدارياً.

وأكد بحر أن اعتقال رئيس المجلس التشريعي بهذه الطريقة وعدم مراعاة كبير سنه، ينم عن سياسة ممنهجة تمارسها قوات الاحتلال لتغييب الشرعية الفلسطينية، وتشويه مسار المصالحة،

هاتف النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الدكتور أحمد بحر زوجة رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك اليوم لمؤازرة أسرته، بعد اعتقال الدكتور دويك من منزله مؤخراً على يد سلطات الاحتلال.

وأكد بحر لزوجة دويك أن ممارسات الاحتلال الصهيوني واختطافه لنواب الشرعية الفلسطينية مفضوحة أمام العالم، مؤكداً أن الإفراج عن النواب المختطفين لدى الاحتلال سيكون قريباً إن شاء الله.



نواب خان يونس ووزير العدل لدى تفقدهم قاعات امتحانات الثانوية العامة



د. بحر يستمع لأهالي الأسرى خلال اعتصامهم الإسماعي في غزة